

العوامل الاجتماعية المؤثرة في اتجاهات

الريفيين نحو قضايا التنمية الاقتصادية

"دراسة تطبيقية بمحافظة الوادي الجديد"

د. علي عبد الرازق ابراهيم

مدرس بقسم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة المنيا

مجلة الآداب والعلوم الإنسانية

المجلة العلمية لكلية الآداب - جامعة المنيا

المجلد الثاني عشر يناير ١٩٩٤

ص. ص. ١٢١ - ١٥٢

تقديم عام :

تكاد تكون قضية التنمية من أهم القضايا التي يوايها العلماء والدارسون هذه الأيام عناية واهتماماً خاصاً وذلك على اختلاف اهتماماتهم وتوجهاتهم، وسبب هذا الاهتمام هو اقتناع المهتمين في الأوساط الأكاديمية والحكومية بأن التنمية هي السبيل الأساسي لتخطي حواجز الركود والتخلف ودفع المجتمع إلى الأمام وتحقيق الرفاهية لأفراده.

وتعني التنمية في أبسط تعريفاتها التغيير إلى الأفضل وذلك من خلال تعبئة كل طاقات المجتمع وموارده المادية والبشرية وكذلك التنسيق بين الجهود الأهلية والحكومية من أجل تقدم المجتمع ورفاهيته. ولهذا، فإن نجاح التنمية يتوقف بدرجة كبيرة على عامل التدخل الإنساني حيث دراسة طبيعة التغييرات التي تطرأ على المجتمع من وقت لآخر ومعرفة ماتنطوي عليه هذه التغييرات من أبعاد إيجابية أو سلبية، بل والتدخل أحياناً لتعديل مسار هذه التغييرات لصالح تقدم الإنسان وتحقيق رفاهيته.

وتنطلق الدراسة الراهنة من هذا المنظور أخذة في الاعتبار تلك التغييرات التي طرأت على المجتمع الريفي وذلك لما تتلوي عليه هذه التغييرات من دلائل خطيرة. فالواقع يكشف عن أن الصورة التقليدية للمجتمع الريفي قد تغيرت وأنه لا بد من إعادة النظر في التصورات القديمة التي كثيراً ما ترد إلى أذهاننا عند الحديث عن الريف. ولم يعد من الواقعي الآن أن نتحدث عن مزايا الريف مثل الهدوء وجمال الطبيعة وتوافر السلع والسكن وغيرها دون الحديث عن المشكلات الراهنة التي يواجهها سكان الريف.

وتمكس القضايا موضع اهتمام البحث هذه الرؤية حيث تلقي الضوء على

بعض المستجدات في الريف وأبعادها الاجتماعية. ومن أهم هذه القضايا -على سبيل المثال لا الحصر- مشكلات العمالة الزراعية وفرص العمل غير الزراعية وتحديث العمليات الزراعية ومحافظة الأسرة على دورها كوحدة منتجة. وتركز الدراسة بصفة أساسية على استطلاع رأي الريفيين نحو تلك المستجدات والوقوف على العوامل الاجتماعية المؤثرة في ذلك .

الأبعاد الاجتماعية للتنمية الاقتصادية

"مدخل نظري"

مفهوم التنمية وأبعادها،

يتداخل مفهوم التنمية مع عدد آخر من المفاهيم وعلى الأخص مفاهيم النمو والتحول والتحديث. والتنمية ماهي إلا تغير اجتماعي إرادي ومقصود للانتقال بالمجتمع من الحال الذي هو عليه فعلاً إلى الحال الذي ينبغي أن يكون عليه أصلاً، والتنمية بهذا المعنى يمكن أن تكون تطوراً، حيث انتقالها بالمجتمع من طور إلى طور. وهي تقدم كذلك، لأنها في انتقالها بالمجتمع من طور لآخر لا يمكن أن تعود به إلى الخلف وإنما تأخذ بيده إلى الأمام. وهي نمو أيضاً لأنها تنطوي على زيادة الفرص في حياة الناس^(١) .

وقد جاء في تقرير هيئة الأمم المتحدة أن التنمية هي :

"تلك الجهود المبذولة من قِبَل المواطنين والحكومة في سبيل تحسين أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لتسهيل اندماج هذه المجتمعات في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بقدر الإمكان"^(٢) .

كما يعرف عبد المنعم شوقي التنمية على أنها "العمليات التي تبذل بقصد ووفق سياسة عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم، سواء كانوا في مجتمعات محلية أو إقليمية أو قومية بالاعتماد على الجهود الحكومية والأهلية المنسقة على أن تكتسب كل منها قدر أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات"^(٣) .

كذلك تنطوي التنمية على توسيع حاسم في كل مجالات القدرات الإنسانية والنشاط الإنساني وهي المجالات الروحية والفكرية والتكنولوجية والاقتصادية والمادية كما تشمل المجالات الاجتماعية والتي تعني تنشيط أعداد متزايدة باستمرار من البشر للمشاركة في مجالات العلاقات الإنسانية لتحقيق أهداف متجددة وأداء

والحقيقة أن التنمية لا تهتم بجانب واحد فقط كالجانب الاقتصادي أو الاجتماعي مثلاً، وإنما تمثل كافة جوانب الحياة الاجتماعية على اختلاف صورها وأشكالها، فمنها ما هو اقتصادي ومنها ما هو اجتماعي ومنها ما هو ثقافي ومنها ما هو سياسي وما هو تربوي وإداري. (٥)

ويهتم مفهوم التنمية الاقتصادية بزيادة دخل الفرد وتنظيم استهلاكه حتى يتمكن من إشباع احتياجاته في المجتمع أي أن التنمية الاقتصادية تهتم بكل ماله قيمة مادية في بيئة الإنسان كالزراعة والصناعة والتجارة. (٦)

وليس الهدف من التنمية الاقتصادية زيادة متوسط الدخل الحقيقي فحسب لأن ذلك قد يمكن حدوثه طرفة بظهور مورد جديد فيرتفع الدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي. ولكن التنمية هي في واقع الأمر عملية اجتماعية اقتصادية شاملة تحدث تغييراً في البنيان الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي كله حتى تصبح التنمية نمط حياة تدفع المجتمع إلى اجتياز كافة العراقيل والعقبات وتحقق له القدرة على النمو الذاتي أي الدخول في مرحلة الانطلاق وما يليها من مراحل أعلى. (٧)

إن التغيرات الكمية التي تنطوي عليها التنمية الاقتصادية لا بد أن تسبقها تغيرات جوهرية في كثير من مظاهر المجتمع حتى تمهد الطريق للانطلاق بالاقتصاد القومي في معراج النمو الذاتي. ومن أمثلة هذه التغيرات الجوهرية الاستقرار السياسي والاستعداد النفسي لأفراد المجتمع لعملية التنمية الاقتصادية والتي تتطلب هي الأخرى تغيرات في سلوكهم وأسلوب حياتهم، القضاء على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي من شأنها عرقلة عملية التنمية وإعداد الكفاءات الإدارية اللازمة لتحمل عبء عملية التنمية. (٨)

ولهذا ، فإن التنمية الاقتصادية لا يمكن فصلها عن التنمية الاجتماعية لارتباط كل منها بالآخر ارتباطاً عضوياً ومن ثم يجب أن تعمل التنمية الاجتماعية على خدمة الإنتاج من ناحية وخدمة الإنسان من ناحية أخرى، كما يجب أن تهدف التنمية الاقتصادية إلى رفع مستوى الدخل من ناحية وإلى توفير فرص متكافئة من الخدمات لأعضاء المجتمع من ناحية أخرى ، كما أن الإنسان -كهدف رئيسي للتنمية الاجتماعية- هو أقوى العوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية، أنه الوسيلة التي تساعد تحقيقها وهو الهدف الذي توجه هذه التنمية من داخله. (٩)

إن التنمية الاقتصادية التي لاتأخذ في اعتبارها الجوانب الاجتماعية تشبه إلى

حد كبير آله دون مورد يفيذيها بالطاقة. وكذلك تصببح التنمية الاجتماعية التي تهمل الجوانب الاقتصادية كمخبز ليس به دقيق. وهناك من الأسباب الموضوعية ما يبرز ريبط التنمية الاجتماعية ريبطاً ضرورياً بالتنمية الاقتصادية. وأهم هذه الأسباب مايلي: (١٠)

١- أن التنمية الاقتصادية تعد أهم وأخطر هدف عملي تسمى عملية التنمية إلى تحقيقه، بل أنها الهدف البارز لكل جهود التنمية.

٢- أن سياسة التنمية الاقتصادية تستهدف في النهاية تحقيق هدف اجتماعي أساساً.

٣- أن التنمية الاقتصادية بهذا الفهم تجعل من الممكن الوصول إلى تحليلات كمية لفاعلية إجراءات التنمية الاجتماعية أيضاً وهو أمر لم يكن من السهل تحقيقه بون هذا الريبط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وخلاصة القول، فإن التنمية الاقتصادية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاجتماعية، بل أن من الخطأ التركيز على العوامل الاقتصادية المجردة في التنمية الاقتصادية بون أخذ الجوانب الاجتماعية في الاعتبار. فإذا كانت التنمية الاقتصادية تؤدي في المدى البعيد الوظائف الاجتماعية التي تستهدف رفاهية الإنسان ورفع مستوى معيشته، فإن التنمية الاجتماعية تؤدي إضافة إلى وظيفتها الأساسية وظيفية اقتصادية حيث تستهدف تحقيق أقصى استثمار ممكن للطاقات والإمكانات البشرية في المجتمع.

تعيث الزراعة كمطلب اجتماعي واقتصادي:

إذا كان الحديث عن التنمية بهذه الدرجة من الأهمية، فإن الحديث عن التنمية الريفية ربما يحتل درجة أكبر من الاهتمام. فعلى الرغم من أننا نعيش الآن مرحلة متقدمة من التحضر وأخرى لا بأس بها من التصنيع، إلا أن ذلك لا يغير من حقيقة أننا مجتمع زراعي قاعدته الأساسية الريف والزراعة.

فما تزال الزراعة تشكل الركن الأساسي في اقتصاديات المجتمع المصري حيث يعمل بها ما يقرب من نصف السكان علاوة على أن نسبة لا بأس بها من قوة العمل المصرية تعمل بصناعات تقوم على الزراعة. هذا بجانب أن نسبة عالية من الدخل القومي تأتي من الزراعة حيث تسهم بنصيب أكبر من حصيلة النقد الأجنبي كما أنها تقوم بتوفير المواد الأولية اللازمة لكثير من الصناعات، فضلاً عن كونها

ماتزال المصدر الأساسي للقوى العاملة التي تحتاجها الصناعة. (١١)

وعلى الرغم من أن التنمية صلبية شمولية تدخل فيها عوامل متشابكة، إلا أن البعض يربط بين ما يسمى بالمشكلة السكانية والتنمية وماتزال أفكار توماس مالتس التي نشرها في كتابه "مقال عن نظرية السكان ١٧٩٨" تكتسب أهمية كبيرة في هذه الناحية. وجوهز هذه النظرية أن قدرة الناس على التناسل تفوق قدرة الأرض في إنتاج مطالب الإنسان الغذائية. وفي حالة انعدام التوافق فإن زيادة السكان تتمو بمعدل هندسي بينما تزيد الموارد بمعدل حساس. (١٢)

ويغض النظر من صحة آراء مالتس أو عدم صحتها ، فإن القضية المهمة من وجهة النظر الخاصة بالتنمية هي أنه لا بد من تحقيق التوازن بين الزيادة السكانية والموارد الغذائية والطبيعية حتى يمكن أن تسير التنمية في مسارها الصحيح.

ومن المشكلات الملحة التي تواجه مصر اليوم الازدياد الواضح والمضطرد في عدد السكان في الوقت الذي تزداد فيه مساحة الأرض المنزرعة ببطء شديد وتكشف البيانات المتوفرة في هذه الناحية من الزيادة الملحوظة في عدد السكان مع انخفاض متوسط ما يخص الفرد من الأرض المنزرعة . ففي حين زاد عدد السكان من ١١,٣ مليون نسمة عام ١٩٠٧ إلى ٢٦,١ مليون نسمة عام ١٩٦٠ ، فقد زادت مساحة الأرض المنزرعة من ٥,٤ مليون فدان إلى ٥,٩ مليون فدان خلال نفس الفترة ، أما متوسط نصيب الفرد من الإرض المنزرعة، فقد انخفض من ٤٨ ، من الفدان عام ١٩٠٧ إلى ١٢ ، من الفدان عام ١٩٦٠. وهذه المشكلة تواجه عملية التنمية خاصة إذا عرفنا أن عدد سكان مصر كان يبلغ عام ١٨٠٠ ، ٣ مليون نسمة ويتوقع أن يصل إلى ٧٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ ، أي أن عدد السكان سوف يتضاعف بمعدل ٢٣ مرة خلال مائتي عام (١٣).

كذلك يوجد هناك تفاوت كبير بين معدل نمو سكان الريف وبين معدل الزيادة في عدد العاملين بقطاع الزراعة ففي الوقت الذي بلغ فيه معدل نمو سكان الريف ١,٧٪ فإن معدل النمو السنوي للعاملين بالزراعة بلغ ٦٧ ، فقط خلال هذه الفترة. (١٤)

وقد كان من نتيجة هذه التطورات أن انخفض عدد العاملين بقطاع الزراعة انخفاضاً ملحوظاً خلال الفترة الأخيرة، فقد أوضح تقرير حديث لمكتب العمل النوبي أن انخفاض العمالة الزراعية كان أكثر السمات لفتاً للاكتثار خلال فترة السبعينات حيث انخفض النصيب النسبي للعمالة الزراعية عام ١٩٧٩ انخفاضاً كبيراً وبلغ

٨٠,٤٪ فقط من إجمالي قوة العمل المصرية ، وقد انعكس ذلك على تقهقر دور الزراعة في استيعاب الزيادة في قوة العمل الكلية حيث احتل قطاع الزراعة المرتبة الثالثة في هذه الناحية، بينما احتلت الحكومة المرتبة الأولى (١٥).

ومن الواضح أن التفاوت الملحوظ بين الزيادة السريعة في عدد السكان والتوسع المحدود في الأرض المنزعة قد أسهم في تقهقر دور القطاع الزراعي في استيعاب الزيادة في قوة العمل الريفية وتمثل سياسة التوسع الرأسي التي بدأ التفكير فيها مؤخراً أحد الطول المطروحة حالياً التي تسعى إلى تحقيق مستوى أفضل من الحياة الاجتماعية والاقتصادية بالريف في ظل الفرص المحدودة للتوسع الأفقي وبين المستجدات التي تضمنتها سياسة التوسع الرأسي (أو تحديث الزراعة) نناقش فيما يلي تطورين مهمين وهما الميكنة الزراعية وتغير النمط المحصولي.

الميكنة الزراعية:

"إن الأعمال التكنولوجية- بما في ذلك الميكنة الزراعية- لا تظهر في العدم أو تتجه إلى العدم، بل أنها تظهر استجابة لحاجة اجتماعية، ولهذا نقول أن أصل التكنولوجيا سوسيوولوجي" (١٦)، من هنا يكمن المغزى السوسيوولوجي من دراسة الميكنة الزراعية خاصة في علاقتها بالتنمية الريفية حيث التحري عن أبعادها الاجتماعية والاقتصادية.

وعلى الرغم من أن الوقت ما يزال مبكراً للتحقق من صحة الافتراضيات الخاصة بمزايا الميكنة الزراعية وعبوبها، إلا أن هناك اتفاقاً عاماً على أنها تؤثر تأثيراً بالغ الأهمية في الحياة الريفية. ويتفق على أن الميكنة الزراعية تؤثر في تخفيض نسبة العاملين بالزراعة، تقليل التكاليف الزراعية توفير الطاقة الحيوانية لإنتاج اللحوم والألبان وخلق فرص عمل جديدة في ورش الصيانة والإصلاح وكذا قيادة هذه الآلات وتشغيلها. (١٧)

ففي إحدى الدراسات المسحية التي أجرتها وزارة الزراعة المصرية عام ١٩٧٧م على عينة شملت إحدى عشرة قرية من محافظة الشرقية بالوجه البحري ومشر قرى من محافظات الوجه القبلي اتضح أن مزايا الميكنة تفوق عبوبها ، وقد أوضحت هذه الدراسة أن الميكنة الزراعية تؤثر في مستوى الإنتاجية من حيث الحجم والنوعية وتعمل على توفير الوقت المستغرق لإنجاز العمليات الزراعية وتغير أنماط المحاصيل وتؤمير القوة الحيوانية وبالتالي زيادة إنتاج اللحوم والألبان علاوة على توفير الأيدي العاملة الزراعية. (١٨)

وفي دراسة معاملة أجريت في المغرب حول العلاقة بين الميكنة الزراعية والعمالة اتضح أن الميكنة تؤثر في تخفيض تكلفة العمل وتحسين نوعيته وتحقيق زيادة في إنتاجية الأرض ، كما تؤدي إلى توظيف الموارد في العديد من الأنشطة الجديدة. (١٩)

كذلك تؤثر الميكنة الزراعية في تحول الاقتصاد الزراعي من اقتصاد الكفاف إلى اقتصاد السوق والذي يعني أن الأنشطة الزراعية تكون موجهة إلى السوق خاصة فيما يتعلق بشراء الآلات الزراعية وغيرها من التسهيلات الأخرى مثل التقاوي والأسمدة والمبيدات أو ما يعرف بالثورة الخضراء. (٢٠)

كما تؤدي الميكنة إلى ميل أصحاب الآلات الزراعية إلى زيادة حيازاتهم الزراعية وإعادة النظر في نظم تجميع الأرض ونظم الضمان والتأمين الزراعي هذا علاوة على تأثيرها في التوازن بين العمالة والأرض الزراعية. (٢١)

ومن العيوب الاقتصادية لميكنة الزراعة أن عاينها المادي لا يكون عند المستوى المطلوب إلا إذا توفرت بعض الشروط أهمها نقص العمالة الزراعية وزيادة حجم الحيازات الزراعية وتوافر الآلات الزراعية المطروحة محلياً وتوافر مصادر الطاقة وكذلك توافر قطع الغيار وغالب الظن أن معظم هذه الشروط غير متوفرة مما يقلل من الجدوى الاقتصادية من الميكنة الزراعية. (٢٢)

كما يحتمل أن تكون الميكنة قد أثرت في نقص فرص العمل بالزراعة حيث أن معظم العمليات الزراعية أصبحت آلية تستخدم فيها الميكنة مما جعل العديد من صغار السن يتجهون للعمل في المهن غير الزراعية، وقد تقهقر نور المزارعين في الريف ونسي صغار الملاك كيف يعملون في الأرض وأصبح همهم الأول كيف يستأجروا الآلات الزراعية. (٢٣)

لقد خلقت الميكنة نوعاً جديداً من التميز بين المزارعين الذين يمتلكون الميكنة الزراعية وأولئك الذين يستأجرونها كما أوجدت قلة من كبار المزارعين الذين يفرضون سيطرتهم على القالبية العظمى من صغار المزارعين في الريف المصري ، وفي قرية موشا على سبيل المثال (إحدى قرى محافظة أسيوط) تتم عملية صنع القرار على أيدي ثلاثين أسرة تقريباً من الذين يمتلكون الآلات الزراعية، أما صغار المزارعين، فإنهم يفتقدون للرغبة والحماس في استخدام الميكنة الزراعية لأنهم يجبرون على زراعة محصول واحد أو إيجار الأرض لمدة عام واحد فقط وعلاوة على ذلك ، فإن المعدلات المرتفعة لإيجار الأرض تمنعهم من المجازفة بشراء الميكنة الزراعية أو

وتظل نقطة أخيرة ومهمة تتعلق بعلاقة الميكنة بالعمالة الزراعية ومؤداها أن الميكنة أثرت بشكل ملحوظ في انخفاض الطلب على العمالة الزراعية ، وإذا لم تكن القطاعات غير الزراعية قادرة على امتصاص هذا الفائض من العمالة ، فإنه سيترتب على الميكنة آثار سلبية على الاقتصاد القومي خصوصاً وأن الزراعة المصرية مازالت تعاني من زيادة المتاح من العمالة عن احتياجاتها الفعلية، وتقدر بعض الدراسات فائض العمالة بالزراعة المصرية بحوالي ٣٠-٥٠٪. (٢٩)

ولاشك أن ذلك ينطوي على بعد خطير بالنسبة للأسر الفقيرة على وجه الخصوص التي تتصف بزيادة عدد أفرادها وصغر حيازاتها الزراعية مما يضطر بعض أفرادها أو معظمهم للبحث عن عمل في قطاع الحكومة أو العمل في الحرف اليدوية أو بالتجارة من أي فرع.

تغيير النمط المحصولي:

من الآراء السائدة أن الميكنة الزراعية تؤدي إلى تغيير أنماط المحاصيل وذلك لأنها إما تؤدي إلى زيادة الكثافة المحصولية أو إلى التحول لزراعة المحاصيل ذات القيمة الإنتاجية العالية، ونظراً لانتساق التركيب المحصولي بالزراعة المصرية بالجمود النسبي واعتماده أساساً على إنتاج المحاصيل الحقلية فقد عجز عن تحقيق متطلبات التنمية الزراعية، فقد تبين أنه يركز على إنتاج القلح والبقول والأعلاف الخضراء بهدف تحقيق أعلى نسبة من الاكتفاء الذاتي بصرف النظر عن الميزة النسبية الداخلية بالأسعار المحلية والعالمية مما أضر بالمزارع في مصر. (٣٧)

ولتوضيح الفرق الشاسع بين مستوى أسعار هذه المحاصيل مقارنة بالمحاصيل التقليدية نسوق هذا المثال، ففي حين يبلغ دخل الفدان للمحاصيل الحقلية ٦٧٢ ، فإن مستوى دخل الفدان بالنسبة للفاكهة يبلغ ١٦٤٧ ، بينما يبلغ ١٠٩٢ بالنسبة للخضر عام ١٩٨٢م. (٣٨) ومع ذلك فلم تزد نسبة المرقع المستخدمة في إنتاج الخضر والفاكهة إلا زيادة محدودة وباستعراض متوال استخدام الأراضي الزراعية في مصر نجد أن ٩٠٪ من المساحة المنزرة مشغولة بمحاصيل حقلية وحوالي ٧٪ منزرة بالخضر و ٢.٤٪ منزرة بالفواكه كذلك يتضح أن الهيكل الأساسي للزراعة المصرية يتكون من خمسة محاصيل تقليدية وهي القطن والبرسيم والقمح والذرة والأرز تشغل نحو ٨٤٪ وأن جزءاً كبيراً من ناتج هذه المحاصيل يستخدم في الإنتاج الحيواني. (٣٩)

وفي رأينا ، أن ذلك يرجع إلى بعض العوامل أهمها :

١- أن الحيازات الصغيرة بل القزمية، هي التي تغلب على الزراعة المصرية وتركيز صفار المزارعين على توفير حد أدنى من الأمن الغذائي لهم ولحيواناتهم.

٢- عدم حمس المزارعين - خاصة صفار الملاك- للتوسع في زراعة الخضر والفاكهة نظراً لما تحتاجه من مدخلات تزيد كثيراً عن تلك اللازمة للمحاصيل الحقلية التقليدية علاوة على قابليتها السريعة للإفساد والتلف نتيجة لعدم وجود نظام سليم لتسويقها .

٣- سياسة الحكومة في فرض أنماط محصولية محددة وكذلك فرض أسعار إجبارية لا تتناسب مع الأسعار العالمية.

تغيير دور الأسرة الريفية :

تضطلع المرأة في المنطقة العربية بأدوار مختلفة باللغة الأهمية في القطاع الزراعي، وقد أشارت التقارير التي أعدتها المنظمات العالمية إلى أهمية الدور الذي تلعبه المرأة في الريف في النشاطات الزراعية وغير الزراعية. ففي دراسة أجريت في مصر حول القوى العاملة عام ١٩٨٤ اتضح أن ٢٠٪ من الأفراد المنتجين اقتصادياً في الزراعة من النساء. (٣٠)

أن القرية المصرية تقوم بمقابلة احتياجاتها بنفسها منذ قديم الأزل ولقد كانت الأسرة هي اللبنة الأولى التي تنصدي لهذه المسئولية الكبيرة اقتصادياً واجتماعياً وعمرانياً ، وكانت المرأة تقوم بتربية الدواجن وحفظ الأغذية ، وصناعات الألبان وخبيز العيش ، وصناعة الكشك والفريك ، كما أنها كانت تقوم ببعض الصناعات اليدوية مثل صناعة الأحزمة والطواقي والخضر والأكلمة والشملان (العبايات) كانت المرأة تقوم بهذا لسد حاجات المجتمع الريفي ، أي أن المجتمع المحلي كان يستهلك كل ماتصنعه المرأة تقريباً. (٣١)

ويبدو أن هذه الصورة قد تغيرت هي الأخرى حيث أصبح القرويون يعتمدون على أسواق المدن في الحصول على معظم احتياجاتهم المعيشية بما في ذلك رخيص الخبز وهي ظاهرة يؤسف لها .

ومن الشواهد الواقعية على صحة ذلك ملاحظتنا الشخصية وما يتروى في كل المدن الوقرى من أن أسواق المدن تكتظ بالعديد من الريفيين الذين أصبح مهمهم

الأول هو مزاحمة سكان المدن في الحصول على احتياجاتهم المعيشية .

وكذلك الحال في القرى التي تكتظ أسواقها بالعديد من السلع الحضرية مثل اللحوم والأسماك المجمدة والطازجة والخضروات والفاكهة والبيض (الإفرنجي) والأجبان المصنعة التي تباع وتشتري بنفس الأسلوب السائد في المدن.

بل أن بعض الأسر الريفية الفقيرة تتجه الآن إلى بيع سلعها المنتجة منزلياً (عالية السعر) مثل السمن البلدي والطيور للحصول على سلع بديلة أرخص في السعر مثل السمن النباتي أو اللحوم والأسماك المجمدة أو المعلبات.

وهذه الظاهرة محيرة بالفعل حيث يفترض أن المرأة قد أفسح لها المجال للمساهمة في بعض الأنشطة المنزلية ، فقد حلت الميكنة الزراعية محل الحيوانات مما أدى إلى توفير الطاقة الحيوانية لإنتاج اللحوم والألبان وهي من أنسب المهام التي يمكن أن تقوم بها المرأة. (٢٢)

كذلك كان لانتشار الوسائل الحديثة في القرية دورها في هذه الناحية ومن الأمثلة على ذلك توصيل الكهرباء ومياه الصالحة للشرب إلى المنازل، انتشار ماكينات الطحين الآلية، انتشار الأدوات المنزلية الحديثة مثل البوتاجاز والثلاجات والغسالات والتي كان لها أثرها في ادخار الوقت والجهد الذي كانت تقضيه القرويات في الواجبات المنزلية. (٢٣)

ومن الغرابة أن يتقهقر دور الأسرة الريفية كوحدة منتجة في الوقت الذي يفترض فيه أن كل الظروف مهيأة أمامها للقيام بهذا الدور. وربما كان للتغيرات الاقتصادية التي طرأت على كل من الريف والمدن دورها في هذه الظاهرة. فقد انعكست هذه التطورات على حياة المرأة بقدر كبير فحل فراز اللبن مكان خضاض القرية وحل العيش الجاهز من السوق مكان الخبز في الدار وبدأت دولة الفرن في الزوال، كما بدأت الرحاية ومصباح الزيت والزير وغيرها من الأدوات التقليدية في الاختفاء كما تحول الإنتاج من مرحلة الاقتصاد الأسري إلى مرحلة الاقتصاد الكبير. (٢٤)

كذلك ، فإن للمتغيرات الثقافية دورها الأكبر في هذه الناحية ، حيث أن الواقع الأميريقي لمجتمعات اليوم لا يؤكد بالضرورة وجود نمط ريفي بحت أو حضري بحت ، بل أن هناك نوعاً من التداخل بين خصائص النمطين وأنه من خلال تزايد أو تناقص خصائص أي من النمطين المثاليين يمكن القول أن مجتمعاً من المجتمعات أقرب إلى الريفية أو إلى الحضرية. (٢٥)

وعليه، فإن مايتعرض له قطاع الريف من مستجدات يعتبر نتيجة مباشرة لزيادة فرص الاحتكاك والتلاقح الثقافي بين الثقافتين الريفية والحضرية والتي سمحت لبعض السمات الثقافية الحضرية من التغلغل والانتشار في قطاع الريف.

ولم تكن المرأة بمعزل عن هذه التطورات حيث زاد حراكها الجغرافي بدرجة لم يسبق لها مثيل وذلك نتيجة لظهور السيارة محل الحمار كوسيلة للمواصلات . فانتقلت المرأة للبيع والشراء من أقرب مدينة وأتيح لها فرص المعرفة عن طريق الاحتكاك بأهل الحضر وماتسمعه من جاراتها وماتراه في المحلات التجارية وماتراه وماتسمعه في الإذاعة المسموعة والمرئية.(٣٦)

ومن الواضح من هذا العرض أن المجتمع الريفي ينطوي علي خاصية أساسية وهي اختلال التوازن بين الزيادة السكانية وازدياد مساحة الأرض المنزوعة وتمثل هذه الخاصية إحدى العقبات الأساسية للتنمية الاقتصادية في المجتمع الريفي ، كما أنها هي العامل الرئيسي الذي أضفى أهمية بالغة على سياسات التحديث التي تشهدها الزراعة هذه الأونة . وتعد الميكنة الزراعية من أهم وأخطر التغييرات البارزة التي تضمنتها سياسة التحديث الحالية حيث لقيت دعماً اجتماعياً وقوبلت بإقبال شديد في كافة أنحاء القرى المصرية ، وفي حين أنه يصعب إنكار الأهمية الاقتصادية للميكنة الزراعية ، إلا أن هذه الظاهرة غير صحية من وجهة النظر الاجتماعية والسبب في ذلك أن الميكنة الزراعية تسهم على المدى القريب والبعيد في تقليص فرص العمل بالزراعة وبالتالي تفشي ظاهرة البطالة بالريف حيث أصبحت الميكنة تدخل طرفاً منافساً خطيراً في إنجاز معظم المهام الزراعية كما أنها أحد العوامل الأساسية التي تدعم الفوارق الطبقيية بين الزراعيين حيث تخلق الميكنة نوعاً جديداً من التمييز بين الزراعيين الذين يمتلكون الميكنة وأولئك الذين يستأجرونها .

وينطبق نفس الشيء تقريباً على تغير النمط المحصولي حيث من الواضح أيضاً أن كبار المزارعين فقط هم الذين بمقدورهم الاستثمار في هذا الاتجاه حيث أنهم هم الذين يمتلكون رؤوس الأموال والأساليب التكنولوجية بل والأرض الصالحة لهذه الأراض .

ويبدو أن كل هذه التطورات كانت ضد مصالح صغار الزراعيين الفنين أجبرتهم هذه المستجدات على ترك العمل بالزراعة إما كمزارعين أو عمال، بل أن ذلك انعكس بطريقة سلبية على الدور التقليدي الذي كانت تقوم به الأسرة كوحدة منتجة . فعلى الرغم من أن كل هذه التطورات توحي بأنها تعزز من مشاركة المرأة

في عمليات التنمية الريفية والزراعية ، إلا أن الواقع يكشف عن عكس ذلك تماماً حيث تحولت الأسرة بما في ذلك المرأة إلى وحدة استهلاكية في المقام الأول .

الإطار المنهجي للبحث

مشكلة البحث وتساؤلاته:

تتعلق هذه الدراسة من افتراض أساسي مؤداه أن نجاح مشروعات التنمية الاقتصادية في المجتمع الريفي يتوقف بالدرجة الأولى على تقدير أهمية الجوانب الاجتماعية التي يجب أخذها في الاعتبار عند التخطيط لهذه المشروعات أو تنفيذها وتقييمها كما يتوقف ذلك أيضاً على مستوى الوضوح المشترك بين كافة أفراد المجتمع سواء عامة الناس أو قادتهم حول مفهوم التنمية وأساليبها وأهدافها .

ومن ثم ، فإن مشكلة البحث تتحدد في السؤال الذي يطرحه حول مدى التوافق بين التصورات الاقتصادية لبرامج التنمية الريفية من حيث المحتوى والأساليب والأهداف وبين التصورات الاجتماعية لهذه البرامج من حيث استجابات الناس واتجاهاتهم الاجتماعية نحوها .

وعلى ضوء ما تقدم ، يثير البحث تساؤلين رئيسيين يتفرع من كل منهما عدد من الأسئلة الفرعية وذلك على النحو التالي :

أولاً: ما اتجاهات الريفيين وما تصوراتهم الاجتماعية لتضايي التنمية الاقتصادية؟

١- ما اتجاهات الريفيين نحو العمل بالزراعة ؟ وما حقيقة تفضيلهم أو نفورهم من العمل الزراعي؟

٢- ماهي قطاعات العمل التي يفضل الريفيون العمل بها من قطاعات الزراعة، الحكومة والقطاع الخاص؟ وما محددات العمل الأفضل من وجهة نظرهم؟

٣- ما اتجاهات الريفيين نحو تحديث الزراعة؟ وما اتجاهاتهم نحو الميكنة الزراعية وما هي تصوراتهم لمزاياها وعيوبها؟

٤- ما درجة استعدادهم لتبني أفكار جديدة في الزراعة ؟

٥- إلى أي مدى تحافظ الأسرة الريفية على كيانها ووظائفها كوحدة اقتصادية منتجة؟ ما السلع الغذائية التي يمكن للأسرة توفيرها وماتلك التي يتم

الحصول عليها من خارج الوحدة الأسرية؟

ثانياً: ما العوامل أو المتغيرات الاجتماعية التي على مسؤولها تتحدد اتجاهات الريفيين وتباور تصوراتهم الاجتماعية نحو قضايا التنمية الاقتصادية؟

١- ما العوامل التي تؤثر تأثيراً إيجابياً في تقبل الريفيين للتطورات والمستجدات الاقتصادية؟

٢- ما الاعتبارات الاجتماعية التي ينبغي مراعاتها عند التخطيط لمشروعات التنمية الاقتصادية على المدى القريب والبعيد؟

٣- ما النواحي التي يجب تعزيزها في برامج التنمية الريفية وتلك التي يراعى تقليصها أو التخلص منها؟

(أهمية البحث وأهدافه،

تأتي أهمية هذا البحث من الناحية المجتمعية من كونه يتناول المجتمع الريفي بصفة عامة ومجتمع الوادي الجديد على وجه الخصوص ومجتمع الوادي الجديد هو أحد المجتمعات الجديدة التي يعقد عليها الأمل في استراتيجيات التنمية الحالية والمستقبلية، ومثل هذا النمط من المجتمعات ما يزال في حاجة إلى المزيد من الدراسات الميدانية كما تتضح أهمية البحث المجتمعية من طبيعة القضايا التي يركز عليها والتي تمثل بعض المستجدات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على المجتمع الريفي والتي تكشف عن الواقع الجديد لهذا المجتمع ولأجل على أهمية ذلك من أن التنمية لا يمكن أن تقوم لها قائمة بدون أساس اقتصادي راسخ وبدون وضع كل وجوه التغير في الحساب عند التخطيط لها أو أثناء تنفيذها.

أما أهمية هذا البحث من الناحية النظرية فتمثل في كونها تحاول التحقق من صحة الرأي الذي يقرر أن مدخل التنمية الحقيقية يكون من خلال المشاركة الجماهيرية لكافة قطاعات المجتمع في قضايا التنمية وأهم وجوه هذه المشاركة أخذ رأيهم فيما يحدث حولهم من تغيرات (٣٧) بل أن من الخطأ وضع خطط التنمية الريفية على ضوء تصورات قديمة بالية عن هذا المجتمع لم يعد لها وجود في الواقع.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق هدفين أساسيين هما :

١- استطلاع رأي الأهالي وبناء القوى نحو قضايا التنمية الاقتصادية في المجتمع الريفي ، ومن أهم القضايا التي تعني بها الدراسة :

١- العمالة الريفية بما في ذلك العمل بالزراعة، فرص العمل بالقطاع غير الزراعي وعمل المرأة.

ب- تحديث الزراعة مثل استخدام الميكنة، تنوع المحاصيل الزراعية وتحديث الأسمدة والتقاوي الزراعية.

ج- دور الأسرة كوحدة منتجة.

٢- الوقوف على درجة توافق أو تقارب وجهة نظر كل من الأهالي وبناء القوة نحو هذه القضايا وكذلك التحري عن العوامل أو المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في ذلك.

منهج البحث وأدوات جمع البيانات:

تهدف هذه الدراسة إلى استطلاع رأي الريفيين من الأهالي وبناء القوة نحو قضايا التنمية الاقتصادية والوقوف على درجة التوافق أو التقارب بين وجهة نظر كلا الفريقين نحو هذه القضايا. لهذا، يكاد يكون المنهج المقارن هو أنسب المناهج لهذه الدراسة وقد تمت الاستعانة بهذا المنهج في معرفة وجوه التقارب أو الاختلاف بين عيني البحث من الأهالي وبناء القوة نحو القضايا التي سبقت الإشارة إليها.

كما تمت الاستعانة بمنهج المسح الاجتماعي بالعينة في تحديد بناء القوة حيث أعد دليل خاص لهذا الغرض، ثم تطبيقه على عينة من الإخباريين بلغت ١٥٠ إخبارياً، كذلك تمت الاستعانة بهذا المنهج في وضع الإطار العام لمرحلة جمع البيانات وسحب عينة البحث الذي روعي فيها بعض الشروط أهمها تمثيل القطاعات الجغرافية المختلفة لمجتمع البحث وإتمام أفراد العينة بشئون المجتمع المحلي.

أدوات جمع البيانات:

تمت الاستعانة بصحيفة الاستبيان بالمقابلة التي اشتملت على مجموعة من الأسئلة المقيدة والأسئلة المفتوحة تدور حول أربعة محاور أساسية وهي:

١- الخصائص الاجتماعية لعينة البحث من الأهالي وبناء القوة، ومن أهم هذه البيانات السن، مستوى التعليم، المهنة، العيافة الزراعية وعضوية الأحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية.

٢- قضايا العمالة الريفية وظروف العمل الزراعي والأعمال غير الزراعية وعمل المرأة.

- ٣- الأساليب والتطورات الزراعية الحديثة مثل الميكنة الزراعية ، تحديث الأسمدة والتقاوي وتنوع المحاصيل.
- ٤- دور الأسرة كوحدة منتجة.

كما تمت الاستعانة ببعض المقاييس الإحصائية مثل مقياس كاي^٢ لمعرفة الفروق الإحصائية ودرجة دلالتها المعنوية، وقد استخدمت أيضاً بعض الأساليب الإحصائية الأخرى مثل معامل الارتباط البسيط ومعامل الإنحدار متعدد المراحل .

مجالات البحث:

المجال الجغرافي:

أجرى هذا البحث في قرية الراشدة بمحافظة الوادي الجديد التي تبعد حوالي ٢٤٠ كم عن محافظة أسيوط، أما قرية الراشدة فإنها إحدى قرى مركز الداخلة التابع للمحافظة وتبعد عن مدينة موط (عاصمة المركز) بحوالي ٦ كم.

ويرجع اختيار هذه القرية لكونها من أنسب القرى التي تتوفر فيها الخصائص الأساسية النمطية للقرى بمحافظة الوادي الجديد علاوة على أنها تشهد بعض التغيرات الملحوظة في الجوانب الاقتصادية التي سبقت الإشارة إليها.

المجال البشري:

لقد وضعت بعض الشروط تم علي أساسها اختيار عينة البحث من الأهالي وبناء القوة وهذه الشروط هي:

- ١- أن يكون المبحوث في الأصل من أبناء القرية ويعيش فيها بالفعل.
- ٢- أن يكون رب أسرة.
- ٣- تمثيل القطاعات الجغرافية المختلفة.
- ٤- تمثيل فئات الشباب وكبار السن كذلك.

يضاف إلى هذه الشروط الأربعة شرطان أساسيان :

- ١- أن يكون لدى المبحوثين إلمام بشؤون القرية.
- ٢- أن يكون لهم تأثيراً ملحوظاً في بعض المواقف التي تحتاج إلى رأيهم ومشورتهم.

وقد استعين في تحديد بناء القوة بمجموعة من الإخباريين بلغ عددهم ٥٠ إخبارياً ممن تتراوح أعمارهم ٣٥ - ٦٠ عاماً وعمّن لهم خبرة ودراية بشئون القرية وقد أمد دليل لتحديد بناء القوة اشتمل على أربعة مواقف ثم على أساسها اختيار أكثر الأشخاص تأثيراً من وجهة نظر هؤلاء الإخباريين.

وقد بلغ عدد الأشخاص الذين تم اختيارهم بناءً على حصولهم على صوت واحد والذي يعني أن لهم دوراً في موقف واحد ٤٥ شخصاً. وتم حساب عدد الأصوات التي حصل عليها كل شخص من موقفين على الأقل ويحصل بدوره على صوت واحد عضو في بناء القوة.

وبناءً على المعيار السابق، تم تجميع عدد الأصوات التي حصل عليها كل شخص وترتيب الأشخاص ترتيباً تنازلياً وفقاً لعدد الأصوات التي حصلوا عليها، في حين استبعد الأشخاص الذين لم يحصلوا على أربعة أصوات وقد بلغ عدد أفراد بناء القوة من الذين حصلوا على أربعة أصوات فأكثر ٢٠ شخصاً.

أما بالنسبة لاختيار عينة البحث من الأهالي، فقد روعي في اختيارها الشروط الأربعة التي سبقت الإشارة إليها وعلى ضوء هذه الشروط اختيرت عينة مساحية روعي في اختيارها معيار أساسي وهو التمثيل النسبي لكافة القطاعات الجغرافية بالقرية. فقد تم تقسيم القرية إلى قطاعات رئيسية قسم كل قطاع منها إلى شوارع فرعية اختير من كل شارع عدد من المبحوثين بالتساوي متوزعين توزيعاً متكافئاً على شوارع القرية وقد بلغ عدد أفراد عينة المبحوثين من الأهالي ١٢٦ مبحوثاً، وعدد العينة في بناء القوة ٢٠ مبحوثاً مما يعني أن إجمالي العينة بلغ ١٤٦ مبحوثاً.

نتائج الدراسة وتوصياتها

نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها وعرضها على النحو

التالي:

أولاً: الخصائص الاجتماعية لعينة البحث

١- أوضحت الدراسة أن المبحوثين من الأهالي أقل حظاً من أعضاء بناء القوة فيما يتعلق بمستوياتهم التعليمية والمكانة المهنية وحياسة الأرض الزراعية.

ففي حين اختفت نسبة الأمية في عينة بناء القوة، فإنها بلغت ٢٢,٢٪ في عينة الأهالي، وبينما اتضح أن ما يقرب من نصف المبحوثين في عينة الأهالي

من غير الحائزين فقد بلغت هذه النسبة ٣٥٪ في مينة بناء القوة.

ويلاحظ أيضاً أن ما يقرب من نصف المبحوثين في عينة الأهالي يعملون بالزراعة إما كمزارعين أو كعمال حيث بلغت هذه النسب ٣٦,٥٪ و ١٨,٣٪ على التوالي. ويختلف هذا الأمر بالنسبة لأعضاء بناء القوة حيث بلغت نسبة من يعمل بالزراعة كمزارعين ٢٥٪ وقد ارتفع نصيبهم النسبي في المهن غير الزراعية خاصة المهن الإشرافية والإدارية والمهن الفنية والتخصصية حيث بلغت نسبتهم ٣٥٪ و ٢٠٪ على التوالي.

٢- كشفت الدراسة عن فروق ملحوظة بين أفراد العينتين فينا يتعلق بعضويتهم في الأحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية ويلاحظ من البيانات أن أفراد العينة من أعضاء بناء القوة ترتفع نسب عضويتهم في هذه المؤسسات بوضوح مقارنة بعينة الأهالي.

ثانياً: اتجاهات الريفيين نحو قضايا التنمية الاقتصادية:

عينت الدراسة بالتحري عن اتجاهات الريفيين نحو بعض القضايا وهي: العمالة الريفية تحديث الزراعة ودور الأسرة كوحدة اقتصادية منتجة. وسوف نعرض فيما يلي لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بالنسبة لكل بعد من هذه الأبعاد على التوالي:

اتجاهات الريفيين نحو قضية العمالة الريفية:

١- كشفت الدراسة عن اتجاه سلبي ملحوظ نحو العمل بالزراعة حيث أبدى ما يزيد عن نصف إجمالي العينة عدم رغبتهم في العمل بالزراعة وبلغت هذه النسبة ٥٨,٢٪.

وقد اتضح أن تغير اتجاه الريفيين نحو العمل بالزراعة يرجع إلى عاملين: الأول اجتماعي وهو زيادة عدد المتعلمين بالريف والثاني اقتصادي وهو انخفاض العائد المادي من العمل بالزراعة.

٢- أما بالنسبة لرؤية المبحوثين للعمالة الزراعية، فقد اتضح أن المشكلة تكمن في بعدين أساسيين وهما حسب الترتيب موسمية العمل الزراعي ونقص فرص العمل. يذكر أن نسبة من أشاروا إلى ذلك بلغت ٤٥٪ و ٣٦,٣٪ من إجمالي العينة على التوالي.

ويدعم صحة هذا الاستنتاج أن أكثر من نصف المبحوثين قد أجمعوا على أن

العمل المضمون هو أفضل لموجحاتهم حيث بلغت هذه النسبة ٥٥,٥٪ من إجمالي العينة.

٣- فيما يتعلق بفرص العمل غير الزراعية بالقرية، اتضح أن القطاع الخاص يأتي في المرتبة الأولى بالنسبة لأعضاء بناء القوة، بينما يحتل قطاع الحكومة هذه المرتبة في عينة الأهالي.

وقد أوضحت الدراسة أن نسبة بلغت ١٣,٥٪ من عينة المبحوثين من الأهالي تعمل بالزراعة كمهنة ثانوية.

٤- أبدى مايزيد عن نصف المبحوثين موافقتهم على عمل المرأة وإن كانت النسبة الأكبر منهم توافق على عملها بشروط يذكر أن نسبة الموافقين منهم على عمل المرأة بشروط بلغت ٢٨,١٪ بينما بلغت ٢٤٪ بالنسبة للموافقين على عملها بدون شروط.

وتكشف هذه النتائج عن بعض الحقائق أو الخصائص التي تتصف بها سوق العمل بالريف أهمها مايلي:

١- تقهقر الدور الذي تقوم بها الزراعة بالريف سواء من حيث قدرتها الاستيعابية للعمل أو من حيث المكانة الاجتماعية للعمل الزراعي ويرتبط بهذا ظاهرة موسمية العمل الزراعي حيث أجمع مايزيد عن نصف المبحوثين على أنهم يفضلون العمل المضمون وإحساس معظم الريفيين بأن الزراعة كمهنة أساسية لم تعد تكفي لأن تكفل لهم مستوى لائقاً من المعيشة.

٢- أصبح قطاع الحكومة بالريف- كما هو الحال الآن في المدن- مطمئناً للعديد من الناس يتصورون سهولة الحصول على عمل بدخله مهما كانت طبيعة هذا العمل.

٣- تكشف موافقة نسبة عالية من المبحوثين على عمل المرأة بشروط عن تغير ثقافي ملحوظ في الريف المصري خاصة وأن نسبة الإناث في قوة العمل المصرية ما تزال تتراوح تقريباً ١٠٪ فقط.

اتجاهات الريفيين نحو تحديث الزراعة

١- أشارت الغالبية الساحقة من المبحوثين إلى أهمية الهيكلية الزراعية حيث بلغت نسبة من أشاروا إلى ذلك ١٠٠٪ في عينة بناء القوة بينما بلغت ٩٤,٤٪ من عينة الأهالي.

أما فيما يتعلق بمزايا الميكنة، فقد أجمع المبحوثون في عينتي البحث على أن زيادة الإنتاج هي أهم المزايا، بينما قلت أهمية المزايا الأخرى نسبياً مثل توفير العمل أو تسهيله.

٢- كشفت الدراسة عن إجماع المبحوثين أيضاً على استخدام الأسمدة والتقايي من الأنواع التقليدية والحديثة معاً ومع هذا، فقد اتضح أن الأهالي أكثر تحفظاً في هذه الناحية حيث ما تزال نسبة منهم تستخدم الأنواع التقليدية.

٣- اتضح أن أكثر من نصف المبحوثين من الأهالي وبناء القوة لديهم الاستعداد لزراعة محاصيل جديدة حيث بلغت هذه النسبة ٥٢,٧% من إجمالي العينة. ومن هذا فقد اتضح أن نسبة الموافقة على هذا الاتجاه أعلى بين أعضاء بناء القوة عنها بين الأهالي.

وتكشف هذه النتائج من بعض الأمور:

الأول: أن نقص العمالة الزراعية لا يمثل مشكلة رئيسية من وجهة نظر الريفيين وقد اتضح ذلك من رؤيتهم لمزايا الميكنة التي تمثلت في زيادة الإنتاج أساساً وليس التعويض عن العمل.

الثاني: أن عمليات تحديث الزراعة تلقى دعماً اجتماعياً ملحوظاً على المستوى المحلي ومن حيث اتجاهات الناس نحوها وذلك من قبل كل الفئات الاجتماعية تقريباً ولكن الواقع يكشف عن أن صغار الملاك والمعدمين من المزارعين غالباً ما يبدون تحفظات على هذه العمليات وذلك بسبب إمكاناتهم المادية المحدودة وذلك على العكس من كبار الملاك الذين هم أكثر الفئات تحمساً في هذه الناحية.

الثالث: أن انخفاض المستوى التعليمي خاصة لدى أفراد العينة من الأهالي هو أحد العوامل المهمة التي جعلت الريفيين خاصة الأهالي أقل تحمساً لمحاولات تحديث الزراعة.

اتجاهات الريفيين نحو دور الأسرة كوحدة منتجة:

١- اتضح أن نسبة كبيرة من المبحوثين يباشرون العمل في بعض المشروعات الزراعية المعاونة مثل مشروعات التسمين والمناحل وتربية الدواجن وماشابهها ومع ذلك فقد لوحظ أن معظم هذه الأنشطة تعتبر في عداد المشروعات الأسرية التي هادة ما تنفذ على مستوى الوحدة الأسرية...

أما عن عوامل مقاطعة هذه المشروعات، فقد اتفقت نسبة بلغت ٥٧.٨% من إجمالي المبحوثين على أن عدم توافر رأس المال هو أهم هذه العوامل، يذكر أن هناك بعض الاعتبارات الأخرى، التي قد تعوق مثل هذه المشروعات ومنها على سبيل المثال التسهيلات الحكومية المتاحة في قطاع الريفي والإجراءات المعمول بها للحصول على القروض والسلف وكذلك برامج الإرشاد الريفي في هذا المجال.

٢- تبين أن سلعتين على الأقل من بين السلع الغذائية التي شملتها صحيفة الاستبيان وعددها تسعة متوفرة بكثرة لدى الأسرة في عينتي الاهالي بناء القوة وأن سلعتين أخرتين متوفرة بدرجة متوسطة في حين أن هناك ثلاث سلع فقط هي التي ذكر المبحوثون أنها غير متوفرة ويضطرون للحصول عليها من خارج الوحدة الأسرية.

ومع هذا .. فإن ملاحظات الباحث الامبيريقية المستقاة على ضوء معرفته بأحوال مجتمع البحث تكشف عن أن معظم أفراد المجتمع من كافة القطاعات تقريباً يعتمدون على أسواق المدينة في الحصول على احتياجاتهم المعيشية الأساسية وعلى سبيل المثال، فإن شراء الخبز واللحوم والخضار وبعض أنواع الفواكه أصبح من الأمور العادية المألوفة.

ثالثة العوامل المؤثرة في اتجاهات الريفيين نحو قضايا التنمية الاقتصادية

١- اتضح أن عامل الحياة الزراعية يكاد يكون أكثر العوامل أهمية في التأثير في اتجاهات الريفيين نحو قضايا التنمية الاقتصادية... فقد لوحظ أنه القاسم المشترك في معظم القضايا موضع اهتمام البحث ويؤثر هذا العامل تأثيراً إيجابياً في اتجاهات المبحوثين نحو العمل بالزراعة ونحو استخدام الميكنة الزراعية ومشروعات تحديث الزراعة وكذلك في دور الأسرة كوحدة منتجة فمن الملاحظ من الجدولين رقم ٦، ٧ أن قيم معامل الارتباط بين متغير الحياة الزراعية وبقية المتغيرات الاقتصادية أعلى في عينة بناء القوة منها في عينة الاهالي وتفسر ذلك أن المبحوثين في العينة الأولى أكثر تميزاً عن أفراد العينة الأخرى فيما يتعلق بتصبيهم النسبي من الحياة الزراعية.

٢- يأتي عامل السن في المرتبة الثانية من الأهمية حيث تبين أن صفار السن هم أكبر الفئات تحمساً لتقبل التغيير في حين أن كبار السن هم أكثرهم تحفظاً في هذه الناحية ويلاحظ من البيانات أن هناك علاقة سلبية قوية بين عامل

السن وبين الموافقة على عمل المرأة وعمليات تحديث الزراعة من حيث استخدام الميكنة أو تنويع المحاصيل الزراعية وعلى العكس من ذلك هناك علاقة إيجابية بين متغير السن وبين العمل بالزراعة ومحافظة الأسرة على دورها كوحدة اقتصادية منتجة.

٢- أما بالنسبة للتعليم، فمن الواضح أنه أهم العوامل التي تؤثر سلبياً في اتجاهات الريفيين نحو العمل بالزراعة ولكن من الملاحظ أن المتعلمين هم أكثر الفئات تقبلاً للتغيير وتبني الأفكار الجديدة في مجال التنمية الاقتصادية فقد تبين أن المتعلمين هم أكثر الناس تحمساً لاستخدام الميكنة الزراعية، أكثرهم تحمساً لمشروعات تحديث الزراعة وأكثرهم رغبة في عمل المرأة أيضاً وتدل البيانات على صحة ذلك حيث توجد علاقة إيجابية قوية بين متغير التعليم ومن هذه المتغيرات وذلك في هيئة الأهالي وهيئة بناء القوة على حد سواء.

توصيات الدراسة

١- توصي الدراسة بضرورة إجراء المزيد من الدراسات الاجتماعية حول الجوانب الاجتماعية للتنمية الاقتصادية في المجتمع الريفي، وستكون هذه الدراسات العقلية أكثر ثراء لو أنها تتم ضمن خطة بحثية متكاملة باستخدام الأبحاث الفريقية حيث يشارك فيها متخصصون من علم الاجتماع وعلم الاقتصاد والتنمية الريفية والإرشاد الزراعي.

٢- توصي الدراسة بضرورة وضع برامج عملية وفعالة لتعزيز مكانة الزراعة في الريف المصري وتشجيع المزارعين على هذا العمل، ومن أهم الامتبارات المقترحة في هذا الإطار ضرورة إعادة النظر في سياسة تسعير المحاصيل الزراعية، زيادة التسهيلات المادية في مشروعات التعاونيات الزراعية، تحقيق درجة أكبر في المرونة في استفادة المزارعين من السلف والقروض الزراعية، وتحسين الإنتاج والتسويق الزراعي.

٣- تبين من الدراسة أن الريف يتصف بضيق فرص العمل غير الزراعي في الوقت الذي تقل فيه قدرة قطاع الزراعة على استيعاب العمالة لهذا توصي الدراسة بالتوسع في المشروعات الريفية المولدة للعمالة ومن هذه المشروعات - على سبيل المثال للحصر- الصناعات الريفية، مشروعات تشغيل الميكنة الزراعية وصيانتها والمشروعات الاستثمارية في القطاع الخاص.

٤- اتضح كذلك أن المزارعين خاصة غير المتعلمين في أمس الحاجة إلى برامج

التثقيف والإرشاد الزراعي التي تزودهم بالمعلومات الصحيحة عن مشروعات تحديث الزراعة وتطوير الأساليب الزراعية بصفة عامة لهذا توصي الدراسة بضرورة تنظيم دورات تدريبية وتثقيفية منتظمة حول هذه المشروعات والبرامج.

٥- تبين أن التوسع في استخدام الميكنة الزراعية قد ينطوي على بعض الأبعاد الاجتماعية الخطيرة التي من أهمها تحكم قلة من كبار الملاك في معظم المزارعين وتدعيم الفوارق الطبقيّة بين المزارعين. لهذا توصي الدراسة بضرورة مباشرة الأجهزة الحكومية لدورها الرقابي والإشرافي على مشروعات الميكنة الزراعية وذلك حتى يمكن تلافي عواقبها السلبية على المدى القصير والبعيد.

٦- كشفت الدراسة عن أهمية عامل الحياة الزراعية في نجاح مشروعات التنمية الريفية وتوصي الدراسة بتعزيز دور الحكومة في مشروعات التوسع الأفقي في المناطق الجديدة- ومنها الوادي الجديد- وفق سياسة جادة ومدروسة.

٧- ضرورة توفير فرص العمل المناسبة والمنتجة للمرأة بالريف وتوصي الدراسة بالتوسع في المشروعات المنزلية مثل برامج تصنيع وحفظ وتخزين الغذاء وكذلك تشجيع المشاريع الإنتاجية للريفيات مثل تربية الدواجن والطيور والتفصيل والخياطة وماشابهها.

الهوامش وثبت المراجع

- ١- عبد المنعم بدر، في التغيير والتنمية، ص ٨ في: عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية "مدخل إسلامي" مكتبة نهضة الشرق القاهرة ١٩٨٤.
- ٢- فادية الجولاني، التغيير الاجتماعي "مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغيير" دار الإصلاح للطباعة والنشر، الدمام (السعودية)، ١٩٨٤، ص ٢٨.
- ٣- عبد المنعم شوقي، تنمية المجتمع وتنظيمه، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٤٣.
- ٤- محمد الجوهري، مقدمة في عمل اجتماع التنمية، مطابع سجل العرب، القاهرة، ١٩٧٩، ص ١٦٣.
- ٥- فادية الجولاني، مرجع سبق ذكره، ص ٥.
- ٦- محمود محمد سفر، التنمية قضية، الكتاب العربي السعودي (رقم ٤) تهامة، جدة، السعودية، ١٩٨٨، ص ١٥ انظر أيضاً: محمد الجوهري، مرجع سابق، ص ١٣١.
- ٧- سيد عيسى، التنمية الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية، مطابع المجد التجارية الرياض، بدون تاريخ ص ٢٩.
- ٨- عمرو محيي الدين وسعد الدين إبراهيم، اشتراكية الدولة والنمو الاقتصادي، ص ٣٠٣-٣٠٤ في: سعد الدين إبراهيم (تحرير) مصرفي ربع قرن (١٩٥٢-١٩٧٧) دراسات التنمية والتغيير الاجتماعي، بيروت، ١٩٨١.
- ٩- عبد الهادي الجوهري، مرجع سابق ص ١٣١.
- ١٠- محمد الجوهري، مرجع سابق، ص ١١٢.
- ١١- سعد الدين إبراهيم (تحرير) مرجع سابق ص ٣١٢.
- ١٢- حيدر إبراهيم علي، التغيير الاجتماعي والتنمية "مدخل نظري" دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٤٣-٦٤.

- ١٣- سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق ص ٢٠٦ أنظر أيضاً عبد الهادي الجوهري، التعليم والتنمية في مصر، ص ٢٧٥، في: عبد الهادي الجوهري، مرجع سابق.
- ١٤- علي عبد الرازق إبراهيم، أثر التضخم في تحول العمالة في المجتمع المصري، دراسة ميدانية على تحول العمالة الزراعية إلى قطاع الخدمات الحضري، رسالة دكتوراه غير منشورة، المتيا ١٩٨٧.
- ١٥- نفس المرجع.
- ١٦- محمد عاطف غيث، التغير الاجتماعي والتخطيط، دار المعارف، الإسكندرية ١٩٦٥.
- ١٧- أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا: التحليل الشامل لأسباب تخلف القرية المصرية الجزء الأول، التقرير الرئيسي، القاهرة، ١٩٨٧ ص ٩٦.
- 18- Richards, A.& P.Martin (eds.), Migration, Mechanisation and Agricultural labor force in Egypt, American Univ. press, Cairo, 1983, pp. 161-163.
- 19- Sagdouni, L. and D.Benatya, Mechanisation and Agricultural Employment in Arid and semi Arid Zones of Morocco, in: Tulley, D. (ed.), labor Employment and Agricultural Development in West Asia and north Africa, Klower Academic Publishers, Dordrech, Holand, 199- p. 103.
- 20- Richards & Martin (eds.), OPCIT., p. 181.
- 21- Ibid, p. 182.
- ٢٢- رشاد محمد السعني، اعتبارات اقتصادية في ميكنة الزراعة المصرية، ص ١٥٢ في: إسماعيل صبري عبد الله وآخرون (تحرير) استراتيجية التنمية في مصر، الهيئة المصرية اعامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨.
- 23- Richards & Martin (eds.) op.cit, p. 185.

24- Hopkins, The Social Impact of Mechanisation, in:
Ricahrds & Martin (eds.), op. cit., p. 195

25- Adms, R.H., Development and Social Change in
Rural Egypt, Syracuse Univ. press, 1986, p. 91.

٢٦- رشاد محمد السعدني، مرجع سابق، ص ١٥٢.

٢٧- أكاديمية البحث والتكنولوجيا، مرجع سابق، ص ٢١.

28- Hopkins, op. cit, p. 181.

٢٩- رشاد محمد السعدني، مرجع سابق، ص ١٥٠-١٥١.

٣٠- جمال الدين عوض، دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في تعزيز
المشاركة المرأة الريفية في عملية التنمية في المنطقة العربية، مجلة
التربية الجديدة، العدد ٤٩، السنة يناير إبريل ١٩٩٠، ص ٥٧-٥٨.

٣١- المجلس الأعلى للجامعات، الأنوار الاقتصادية التقليدية للمرأة في الريف
المصري (دراسة سوسيوانثروبولوجية) إشراف عبد المنعم شوقي
وعائشة عبد اللطيف، المنيا، ١٩٨٧، ص ١.

32- Johnston and Clark, Redesigning Rural Development,
The Johns Hopkins Univ. Press, London, 1962, p.
104.

33- Ibid, p. 104.

٣٤- المجلس الأعلى للجامعات، مرجع سابق، ص ج.

٣٥- السيد عبد العاطي، علم الاجتماع الحضري (مدخل نظري) الجزء الأول،
دار المعرفة الجامعية الأسكندرية، ١٩٩١، ص ٧٣.

٣٦- المجلس الأعلى للجامعات، مرجع سابق، ص ج.

٣٧- السيد الحسيني وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف،
القاهرة، ١٩٧٩، ص ٤٠١.

ملاحق البحث

جدول (١) توزيع المبحوثين وفقاً للسنة

إجمالي		الأمالي		بناء القوة		توزيع المبحوثين فئات السن
%	عدد	%	عدد	%	عدد	
٤٦,٦	٦٨	٥٠	٦٣	٢٥	٥	٢٠-
٤٦,٦	٦٨	٤٤,٤	٥٦	٦٠	١٢	٤٠-
٦,٨	١٠	٥,٦	٧	١٥	٣	٦٠ سنة فأكثر
١٠٠	١٤٦	١٠٠	١٣٦	١٠٠	٢٠	الإجمالي

٢٤ = ٥,٧ غير دالة إحصائياً

جدول (٢) توزيع المبحوثين وفقاً للمستويات التعليمية

إجمالي		الأمالي		بناء القوة		توزيع المبحوثين المستويات التعليمية
%	عدد	%	عدد	%	عدد	
١٩,٢	٢٨	٢٢,٢	٢٨	-	-	أسي
٢٨,١	٤١	٢٨,٥	٣٦	٢٥	٥	يقراً ويكتب
٣,٤	٥	٣,٢	٤	٥	١	ابتدائي
٤,١	٦	٤	٥	٥	١	إعدادي
٢٦,٧	٣٩	٢٧	٣٤	٢٥	٥	ثانوي
١٨,٥	٢٧	١٥,١	١٩	٤٠	٨	جامعي
١٠٠	١٤٦	١٠٠	١٣٦	١٠٠	٢٠	الإجمالي

٢٤ = ١٠,٥ غير دالة إحصائياً

جدول (٣) توزيع المبحوثين وفقاً للمهنة

إجمالي		الأمالي		بناء القوة		توزيع المبحوثين المهنة
%	عدد	%	عدد	%	عدد	
٢٦	٣٨	٢٧	٣٤	٢٠	٤	فني وتخصص
١٠,٢	١٥	٦,٢	٨	٢٥	٧	مهن إشرافية
٨,٢	١٢	٧,٩	١٠	١٠	٢	أعمال كتابة
٢٤,٩	٥١	٣٦,٥	٤٦	٢٥	٥	مزارعون
٤,٨	٧	٤	٥	١٠	٢	أعمال حرة
						عمال يدويون
١٥,٨	٢٢	١٨,٣	٢٢	-	-	ومن في حكمهم
١٠٠	١٤٦	١٠٠	١٢٦	١٠٠	٢٠	الإجمالي

٢٤ = ١٩,٢ دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٥ .

جدول (٤) توزيع المبحوثين وفقاً للحيازة الزراعية

إجمالي		الأمالي		بناء القوة		توزيع المبحوثين الحيازة
%	عدد	%	عدد	%	عدد	
٣٧,٧	٥٥	٣٣,٣	٤٢	٦٥	١٢	ملك
١٣,٧	٢٠	١٥,٩	٢٠	-	-	إيجار
٢,١	٣	٢,٤	٣	-	-	ملك وإيجار
٤٦,٥	٦٨	٤٨,٤	٦١	٢٥	٧	غير حائزين
١٠٠	١٤٦	١٠٠	١٢٦	١٠٠	٢٠	الإجمالي

٢٤ = ٨,٩ دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٥ .

جدول (٥) توزيع المبحوثين وفقاً لعضوية الأحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية

	الأهالي		بناء القوة		توزيع المبحوثين العضوية
	%	عدد	%	عدد	
ك = ٢٤,٢ دالة عند مستوى ٠,٠١, ٠,٠٥	٤٢,١	٥٢	١٠٠	٢٠	عضوية أحزاب غير عضو
	٥٧,٦	٧٢	-	-	
	١٠٠	١٢٦	١٠٠	٢٠	الإجمالي
ك = ٨,٢ دالة عند مستوى ٠,٠٥	٢١,٨	٤٠	٦٥	١٣	عضو نقابة غير عضو
	١٠٠	١٢٦	١٠٠	٢٠	
	١٠٠	١٢٦	١٠٠	٢٠	الإجمالي
ك = ٢١,١ دالة عند مستوى ٠,٠٥	٢١	٢٩	٨٥	١٧	عضو جمعيات غير عضو
	١٠٠	١٢٦	١٠٠	٢٠	
	١٠٠	١٢٦	١٠٠	٢٠	الإجمالي

جدول (٦) اتجاهات المبحوثين نحو العمل بالزراعة

إجمالي		الأهالي		بناء القوة		توزيع المبحوثين اتجاهات المبحوثين
%	عدد	%	عدد	%	عدد	
٤١,١	٦٠	٤٠,٥	٥١	٤٥	٩	اتجاه إيجابي
٥٨,٩	٨٦	٥٩,٥	٧٥	٥٥	١١	اتجاه سلبي
١٠٠	١٤٦	١٠٠	١٢٦	١٠٠	٢٠	إجمالي

ك = ٢٧,٥ (توجد فروق إحصائية دالة معنوية عند مستوى ٠,٠١, ٠,٠٥)

جدول (٧) توزيع المبحوثين وفقاً للقطاعات التي يفضلون العمل بها

إجمالي		الأمالي		بناء القوة		توزيع المبحوثين قطاعات العمل
%	عدد	%	عدد	%	عدد	
٢٨,٤	٥٦	٣٦,٥	٤٦	٥٠	١٠	الزراعة
٢١,٥	٤٦	٢٤,٩	٤٤	١٠	٢	الحكومة
٢٠,١	٤٤	٢٨,٦	٣٦	٤٠	٨	القطاع الخاص
١٠٠	١٤٦	١٠٠	١٢٦	١٠٠	٢٠	إجمالي

٢٤ = ٥,١ (لا توجد فروق إحصائية)

جدول (٨) اتجاهات المبحوثين نحو عمل المرأة

إجمالي		الأمالي		بناء القوة		توزيع المبحوثين اتجاهات المبحوثين
%	عدد	%	عدد	%	عدد	
٤٧,٩	٧٠	٤٦	٥٨	٦٠	١٢	تجلس في المنزل
٢٤,٠	٣٥	٢٧	٣٤	٥	١	تعمل
٢٨,١	٤١	٢٧	٣٤	٣٥	٧	تعمل بشروط
١٠٠	١٤٦	١٠٠	١٢٦	١٠٠	٢٠	إجمالي

٢٤ = ٤,٧ (لا توجد فروق إحصائية)

جدول (٩) اتجاهات المبحوثين نحو الميكنة الزراعية

إجمالي		الأمهالي		بناء القوة		توزيع المبحوثين اتجاهات المبحوثين
%	عدد	%	عدد	%	عدد	
٩٥,٢	١٣٩	٩٤,٤	١١٩	١٠٠	٢٠	اتجاه إيجابي
٤,٨	٧	٥,٦	٧	-	-	اتجاه سلبي
١٠٠	١٤٦	١٠٠	١٢٦	١٠٠	٢٠	إجمالي

٢١٤ = ٢٧,٥ (لا توجد فروق إحصائية)

جدول (١٠) اتجاهات المبحوثين نحو المحاصيل الجديدة

إجمالي		الأمهالي		بناء القوة		توزيع المبحوثين اتجاهات المبحوثين
%	عدد	%	عدد	%	عدد	
٥٢,٧	٧٧	٥١,٦	٦٥	٦٠	١٢	اتجاه إيجابي
٤٧,٣	٦٩	٤٨,٤	٦١	٤٠	٨	اتجاه سلبي
١٠٠	١٤٦	١٠٠	١٢٦	١٠٠	٢٠	إجمالي

٢١٤ = ٤٧, (لا توجد فروق إحصائية)

جدول (١١) السلع التي تنتجها وتوفرها الأسر والسلع غير المتوفرة

الإمالي				بناء القوة				السلع
غير متوفرة		متوفرة بالمنزل		غير متوفرة		متوفرة بالمنزل		
%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
٦,٤	٨	٩٣,٦	١١٨	٣٣,٣	٦	٦٦,٦	١٢	الخبز
١٤,٣	١٨	٨٥,٧	١٠٨	٥,٦	١	٩٤,٤	١٧	البيض
٦١,١	٧٧	٣٨,٩	٤٩	٧٧,٨	١٤	٢٢,٢	٤	الجبن بأنواعها
٦٣,٥	٨٠	٣٦,٥	٤٦	٦٦,٧	١٢	٣٣,٣	٦	الخضروات
٧٠,٦	٨٩	٢٩,٤	٣٧	٦١,١	١١	٣٨,٨	٧	الفاكهة
٣٥,٧	٤٥	٦٤,٣	٨١	٢٧,٨	٥	٧٢,٢	١٣	الغلال بأنواعها
٣٧,٣	٤٧	٦٢,٧	٧٩	٢٧,٨	٥	٧٢,٢	١٣	اللحوم البيضاء

جدول (١٢) يوضح العلاقة بين العوامل الاجتماعية وقضايا التنمية الاقتصادية ، بناء القوة ، قيم معامل الارتباط

قضايا التنمية الاقتصادية العوامل الاجتماعية	العمل بالزراعة	عمل المرأة	الميكنة الزراعية	الأسمدة والتقايي	المحاصيل الجيدة	المشروعات المعلونة	الانتاج الاستهلاك
السن	٠,٣٥	-٠,٧٦	-٠,٠٥	-٠,٤٥	-٠,٣٩	٠,٠١	٠,٢٢
التعليم	-٠,٢٣	٠,٥٤	٠,١٥	٠,٤٧	٠,١٥	-٠,١٢	-٠,٠٢
المهنية	٠,٢٠	٠,٢٥	٠,٢٧	٠,١٥	٠,٢٨	-٠,٠٢	٠,١٨
الحيارة	٠,٢١	٠,٠٨	٠,٣١	٠,١٨	٠,١٩	٠,٠٦	٠,١٤
عضوية الأحزاب	-٠,٢٤	٠,٥١	-٠,٣١	-٠,٧٢	٠,٢٨	٠,١٠	-٠,٤٧
عضوية النقابات	٠,١٨	٠,٠٨	٠,٣٨	٠,٠٧	٠,٣٧	-٠,٠٣	٠,٢١
الجمعيات	٠,٠٤	-٠,١٢	-٠,٠٣	٠,٤١	٠,٢٧	-٠,٠٢	-٠,٣٤

جدول (١٣) يوضح العلاقة بين العوامل الاجتماعية وقضايا التنمية الاقتصادية، «عينة الاهالي»، قيم
معامل الارتباط

الانتاج الاستهلاك	المشروعات المعاونة	المحاصيل الجديدة	الأسمدة والتقاوي	الميكنة الزراعية	عمل المرأة	العمل بالزراعة	قضايا التنمية الاقتصادية العوامل الاجتماعية
.٢٣	.٠١	.٠٣	.٠٢	.١٦-	.١٥-	.١٦	السن
.٣٠-	.١١	.٠٩	.٠٦	.١٥	.٠٤	.١٣-	التعليم
.١٨-	.٠٢	.٠٧	.٠١٤	.١٣-	.٠٧	.١٧-	المهنية
.٠٦	.٠٦	.٠٤	.١٤	.٠٩	.٢٢	.٠٥	الحيازة
.١٨-	.١١	.٠٤	.١٦	.٠٢	.٠٥	.١٩-	عضوية الأحزاب
.٠٥-	.٠٧	.٠٥	.٠٣	.٠٥	.٠٥	.١٦	عضوية النقابات
.٢٥-	.٠٩	.٢١	.١٩	.١٢	.٢٠	.٢١-	عضوية الجمعيات